www.daralthaqafa.com

شـــرح
قانــون الجرائــم الإلكترونيــة
الإطار المفاهيمي
المواجهــة الموضوعية - المواجهة الإجرائية
فــي ضــوء القانـــون رقـــم (17) لسنـــة 2023
دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة

الأستاذ الدكتور
أحمـد محمـد بـــراك
أستـــاذ القانـــون الجزائـــي

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

شـــرح
قانــون الجرائــم الإلكترونيــة

الإطار المفاهيمي

المواجهــة الموضوعية - المواجهة الإجرائية

فــي ضــوء القانـــون رقـــم (17) لسنـــة 2023

دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة

www.daralthaqafa.com

345, 565026
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/2/746)
المؤلف: أحمد محمد حمد
الكتاب: شرح قانون الجرائم الإلكترونية
الواصفات: الجرائم الإلكترونية - القانون الجنائي - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-262-1

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شـــرح
قانــون الجرائــم الإلكترونيــة
الإطار المفاهيمي
المواجهــة الموضوعية - المواجهة الإجرائية
فــي ضــوء القانـــون رقـــم (17) لسنـــة 2023
دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة

الأستاذ الدكتور
أحمـد محمـد بـــراك
أستـــاذ القانـــون الجزائـــي

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾

سورة فصلت: الآية 53

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 11

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية الجريمة الإلكترونية 20
المطلب الأول: تعريف الجريمة الإلكترونية 20
الفرع الأول: التطور التاريخي للحاسب الآلي والإنترنت 20
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي والتشريعي للجريمة الإلكترونية..... 25
الفرع الثالث: التعريف الفقهي للجريمة الإلكترونية 30
المطلب الثاني: الخصائص المميزة للجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني32
الفرع الأول: الخصائص المميزة للجريمة الإلكترونية 32
الفرع الثاني: تصنيف المجرم الإلكتروني..... 35
المطلب الثالث: تصنيف الجرائم الإلكترونية بالقانون الأردني الجديد رقم (17) لسنة 2023 40
الفرع الأول: تصنيف الجرائم الإلكترونية تبعاً لنوع ومحل الجريمة والمعطيات 41
الفرع الثاني: تصنيف الجرائم الإلكترونية تبعاً لدور الحاسوب في الجريمة 46
الفرع الثالث: تصنيف الجرائم الإلكترونية تبعاً لمساسها بالأشخاص أو الأموال..... 49
المبحث الثاني: أركان الجريمة الإلكترونية 53
المطلب الأول: الركن المادي للجريمة الإلكترونية التامة..... 54
الفرع الأول: السلوك الإجرامي 54
الفرع الثاني: النتيجة الإجرامية 56
الفرع الثالث: علاقة السببية..... 58
الفرع الرابع: المسؤولية الجزائية لوسطاء تقديم خدمات شبكة الإنترنت. 60

www.daralthaqafa.com

المطلـب الثـاني: الشـروع والمسـؤولية الجزائيـة للفاعـل والشـريك فـي الجريـمة الإلكترونية 68
الفرع الأول: الشروع في الجريمة الإلكترونية 69
الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للفاعل والشريك في الجريمة الإلكترونية .. 73
المطلب الثالث: الركن المعنوي للجريمة الإلكترونية..... 77
الفرع الأول: ماهية القصد الجرمي في الجريمة الإلكترونية 77
الفرع الثاني: عنصرا القصد الجرمي في الجريمة الإلكترونية 78
الفرع الثالث: وقت توافر القصد الإجرامي وإثباته 82
المبحث الثالث: الجزاءات المقررة للجرائم الإلكترونية 84
المطلب الأول: العقوبات الأصلية المقررة في الجريمة الإلكترونية..... 84
الفرع الأول: العقوبات الأصلية..... 85
الفرع الثاني: الصفة الاحتياطية وتطبيق العقوبة الأشد للجريمة الإلكترونية.. 88
الفرع الثالث: الظروف المشددة في العقوبة في الجريمة الإلكترونية..... 90
الفرع الرابع: الظروف المخففة من العقوبة في الجريمة الإلكترونية..... 92
المطلب الثاني: العقوبات التكميلية للجريمة الإلكترونية 94
الفرع الأول: عقوبة المصادرة 95
الفرع الثاني: وقف أو تعطيل أو حجب الموقع الإلكتروني المستخدم في الجريمة 97
الفرع الثالث: إغلاق المنشأة 98

الفصل الثاني

المواجهة الموضوعية للجرائم الإلكترونية

المبحث الأول: الجرائم الإلكترونية ضد الأشخاص 103
المطلب الأول: جرائم التعدي على الخصوصية الرقمية..... 104
الفرع الأول: جرائم الدخول والبقاء فـي الشـبكة المعلوماتيـة للبيانـات الخاصة والعامة (الاختراق) 107
الفرع الثاني: غصب الهوية الرقمية 118
المطلب الثاني: جرائم الحض على الفسوق والدعارة (البغاء) 125

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: الأعمال الإباحية عبر الشبكة المعلوماتية..... 125
الفرع الثاني: التحريض على الدعارة (البغاء) 131
المطلب الثالث: الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار..... 133
الفرع الأول: جريمة تشويه السمعة والتشهير والذم الإلكتروني 133
الفرع الثاني: جريمة التهديد والابتزاز الإلكتروني 139
المبحث الثاني: الجرائم الإلكترونية ضد الأموال..... 145
المطلب الأول: جريمة الاستيلاء على مـال مملـوك للغيـر بطريـق التزويـر والتقليد لوسائل الدفع الإلكتروني..... 146
المطلب الثاني: جريمة الاحتيال وانتحال الصفة وجمع الأمـوال والتبرعـات دون ترخيص إلكتروني..... 154
المبحث الثالث: الجرائم الإلكترونية الماسة بأمن الدولة والسلام الاجتماعي.... 162
المطلب الأول: الجرائم الماسة بالسلام الاجتماعي 162
المطلب الثاني: الجرائم الماسة بأمن الدولة 172

الفصل الثالث

المواجهة الإجرائية للجرائم الإلكترونية

المبحث الأول: إجراءات الاستدلال والتحقيق الإلكتروني والمحاكمة..... 185
المطلب الأول: إجراءات التفتيش والضبط الإلكتروني..... 186
الفرع الأول: إجراءات التفتيش الإلكتروني 186
الفرع الثاني: التدابير الاحترازية والتزامات مقدم الخدمة..... 196
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي وإجـــراءات المحاكمة فـي الجريمـة الإلكترونية 201
الفرع الأول: الاختصاص القضائي في الجرائم الإلكترونية 202
الفرع الثاني: إجراءات المحاكمة في الجريمة الإلكترونية 209
المبحث الثاني: حجية الدليل الإلكتروني..... 213
المطلب الأول: ماهية الدليل الإلكتروني 213
الفرع الأول: تعريف الدليل الإلكتروني..... 214
الفرع الثاني: خصائص الدليل الإلكتروني..... 217

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: إقرار الدليل الإلكتروني وحجيته 220
الفرع الأول: إقرار الدليل الإلكتروني 220
الفرع الثاني: حجية الدليل الإلكتروني 224
المبحث الثالث: التعاون الدولي القضائي في ملاحقة الجريمة الإلكترونية 228
المطلب الأول: تعريف التعاون القضائي الدولي 229
الفرع الأول: المقصود بالتعاون القضائي الدولي وأهميته 229
الفرع الثاني: دور الأردن في التعاون القضائي الجنائي الدولي 232
المطلب الثاني: التعاون الدولي في ظل الاتفاقية العربيـــة لمكافحـــة جـــرائم تقنية المعلومات 234
المطلب الثالث: استعراض اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية 245
الفرع الأول: ماهية اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية 245
الفرع الثاني: إجراءات جمع الأدلة في اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية. 246

الخاتمة 249

المراجع 261

www.daralthaqafa.com

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على أشرف خلقه نبيه وحبيبه محمد (صلى الله عليه وسلم)، سوف نتناول في هذه الدراسة "المواجهة الجزائية للجرائم الإلكترونية في ضوء قانون الجرائم الإلكترونية الأردني الجديد رقم (17) لسنة 2023 وتعديلاته"، "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة".

وفي الواقع، إن التغييرات والتطورات المختلفة التي تحققت في تكنولوجيا الاتصال، فضلاً عن التطور التقني والمعلوماتي، فتح الباب على مصراعيه لظهور أنماط جديدة من الجرائم، حيث ظهرت هذه الجرائم مع ظهور وتطور المظاهر الإلكترونية والتكنولوجية في مختلف مجالات الحياة، سواء في المجالات الصناعية، أو الاقتصادية، أو التجارية، والاجتماعية وغيرها من الجوانب المختلفة. وفي كافة مناحي الحياة، حيث تعد الشبكة الإلكترونية أكبر بنك للمعلومات يتم اكتشافه في العصر الحديث، حيث يستطيع الإنسان من خلالها الوصول إلى المعلومات كافة في العالم، والقيام ببعض الأعمال وهو أمام الحاسوب دون الحاجة لجهد بدني، وهو ما أدى بدوره إلى تسهيل الحياة.

ومن نافلة القول، أن هذه الجرائم لها خصوصيتها، من حيث إنها تقع عبر الوسائط الإلكترونية، وفي المحيط المعلوماتي. حيث قاد الاستخدام الكبير للأنظمة التكنولوجية إلى الكثير من المشاكل والمخاطر، وقدم أصنافاً من الجرائم، التي لم تكن متداولة مسبقاً، سميت بالجرائم الإلكترونية. ولقد عني المشرع الوطني في كافة الدول لمواجهة الجرائم التي تقع عبر شبكة الإنترنت، وعلى وجه الخصوص، المشرع الأردني، حيث كانت البداية، مع القانون المؤقت الصادر في عام 2010، والذي جاء لسد حالة الفراغ التشريعي في مجال الجرائم الإلكترونية وبذات الوقت للحد من هذه الجرائم وخطورتها والتي ازدادت في الأعوام الأخيرة نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل وأيضاً جاء عدم ترك مرتكبي هذه الجرائم دون ملاحقة قانونية، ولكن القانون لم يكن يشكل مواجهة تشريعية فعالة من قبل المشرع الأردني، ومن ثم، فقد صدر قانون

www.daralthaqafa.com

الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة 2015، الذي يعد التشريع الأساس لجرائم تكنولوجيا المعلومات، برغم ما شابه من قصور في بعض الأحكام والصياغة، إلا أنه شكل مرحلة فاصلة في مواجهة الجرائم الإلكترونية، ثم يأتي أخيراً القانون الجديد رقم (17) لسنة 2023 بشأن الجرائم الإلكترونية، مما سوف نتناوله تفصيلاً بالشرح والتعليق.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه جاء في الأسباب الموجبة لإصدار قانون الجرائم الإلكترونية الجديد أنه: "نظراً للتطور السريع في مجال تقنية المعلومات الذي استوجب تجريم بعض الأفعال التي تتم بوسائل إلكترونية ومعاقبة مرتكبيها، تحقيقاً للردع العام والخاص ولمواءمة القانون مع الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المصادق عليها من المملكة والمعايير الدولية بما يضمن مكافحة الجرائم الإلكترونية وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها كونها من الجرائم الخطيرة محلياً ودولياً، ولتوفير الحماية للحقوق والحريات العامة والخاصة من الاعتداء عليها كالابتزاز والاحتيال الإلكتروني والحض على العنف والكراهية وازدراء الأديان وانتهاك حرمة الحياة الخاصة والاعتداء على وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية وحماية البنى التحتية الحرجة، ولإعادة تنظيم بعض إجراءات الضابطة العدلية والإجراءات القضائية للوصول إلى عدالة ناجزة وناجعة، ولتنظيم العلاقة مع منصات التواصل الاجتماعي خارج المملكة".

ولا ريب أنه من الضروري أن تواكب التشريعات الأردنية التطور الملحوظ في الجرائم الإلكترونية، فالمواجهة التشريعية ضرورية للتعامل من خلال نظم تشريعية غير تقليدية لهذا الإجرام غير التقليدي، فهي تتعامل بشكل عصري متقدم مع الجرائم الإلكترونية مثل: التحايل على نظم المعالجة الآلية للبيانات، ونشر الفيروسات وإتلاف البرامج وتزوير المستندات ومهاجمة المؤسسات المالية والمصارف، وتعدتها إلى الحروب الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، ونشر الشائعات والرذيلة والإباحية ... إلخ.

وقد لفت هذا (الغول الإجرامي) أنظار الدول والمؤسسات الدولية التي أدركت خطورتها وسهولة ارتكابها وتأثيرها المباشر، لتجعل ملاحقتها من أولى أولويات المجتمع الدولي، ما حتم أهمية الحماية القانونية لمواجهتها، فإذا ما تأخرت التشريعات اللازمة لمواجهتها، فسوف نواجه عشوائية إلكترونية كتلك العشوائية

www.daralthaqafa.com

العمرانية في العالم النائم التي نتجت عن تأخر تشريعات التطوير العمراني وعدم تفعيلها على أرض الواقع.

وفي ظل المبدأ القائل: إن المعرفة كل القوة، تعد المعلومة أهم ممتلكات الإنسان المعاصر الذي اهتم بها على مر الأزمان والعصور، فجمعها ودونها وحررها على وسائط متدرجة التطور، بدأت بالجدران، ثم انتقلت إلى ورق البردي، وانتهت باختراع الورق بكل أنواعه، حتى وصل بنا المطاف إلى الأقراص المدمجة[1].

ولقد رافق هذا الحدث الجلل بروز خبراء جدد لم تعهدهم البشرية من قبل، يتمتعون بالخبرة الكافية لتطويع هذه الإلكترونية للقيام بأعمال إجرامية أفرزت إلى جانب الجريمة التقليدية الجرائم المستحدثة، بل حولتها من صفتها العادية، وأبعادها المحدودة إلى أبعاد جديدة تعتمد على التقنية في تنفيذ السلوك الإجرامي، وبأساليب مبتكرة، وسُبل جديدة لم نعهدها من قبل.[2]

فلقد أضحى في إمكان المجرم المعلوماتي التسبب في خلق شلل كامل للأنظمة المدنية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وتعطيل المعدات الإلكترونية واختراق النظم المصرفية، وإرباك حركة الطيران وشل محطات الطاقة..... بواسطة متفجرات معلوماتية ترسلها لوحة مفاتيح الحاسب الآلي من على مسافات بعيدة جداً دون أن يقف في وجهها حدود أو سدود، ودون أن يترك أثراً ملموساً لملاحقته ومعرفة مصدرها.

ويستطيع الإنسان بواسطة التقنيات الحديثة أن يصل إلى أي مكان يرغب فيه وفي أي زمان، عبر الإبحار في الشبكة المعلوماتية، ويتصل ويتفاعل مع من شاء، فلا مكان ولا زمان يستطيع وضع حدود لهذه الشبكة.

أهمية الدراسة:

إن المخاطر الجسام المرتبطة بالجرائم الإلكترونية بعد ازدياد حجمها بشكل لم يسبق له مثيل، أظهر جلياً التفكير في وضع سياسة تشريعية تكفل المواجهة الفعالة

(1) د. أحمد محمد براك ود. عبد القادر جرادة، الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، دار الشروق، رام الله فلسطين ـ عمان، 2019، ص7.

(2) ERIC J. SINROD &WILLIAM P. REILLY, CYBER-CRIMES: A PRACTICAL APPROACH TO THE APPLICATION OF FEDERAL COMPUTER CRIME LAWS، COMPUTER& HIGH TECHNOLOGY LAW JOURNAL، VOL.16، 2000، P.1-3.

www.daralthaqafa.com

لهذه الظاهرة الإجرامية التي تتسم بالتعقيد الشديد، وتتعدد جوانبها وتشابكها بصورة واضحة، فإن مواجهتها تستلزم تضافر الجهود للنيل منها، خاصة أن السياسة الجزائية تظل دائماً محور الارتكاز في مواجهة الظواهر ذات الدرجة العالية من الخطورة.

ويكتسب موضوع البحث أهمية متزايدة بسبب استغلال وسائل الاتصالات الحديثة: كالإنترنت وكل صور الاتصال الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية التي استغلها الجناة لتيسير اقترافهم لجرائمهم.

ولموضوع الدراسة أهمية من الناحية النظرية والتطبيقية لكونه يمس كثيراً من مصالح المجتمع وخاصة المصارف من خلال التعامل الإلكتروني والسحب من الأرصدة بواسطة البطاقة الممغنطة أو الدفع الإلكتروني، وأيضاً المساس بالحياة الخاصة للأفراد عن طريق التسجيل وغيرها من المجالات التي تدخل في استعمال الحاسب الآلي.[1]

وتقدم للعاملين في مجال البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية سبل تطوير المهارات اللازمة للبحث والتحقيق في هذا النوع من الجرائم، ومن أهم هذه المهارات: مهارة السيطرة على مسرح الحادث الافتراضي، وكذلك استعادة المعلومات الرقمية وقراءة البيانات عن بُعد.

إشكاليات الدراسة:

كانت المعلومات المتولدة عن التفاعلات البشرية محدودة إلى حد كبير، ولم يمثل حجمها أي مشكلة أمام جمعها وتخزينها، ولكن مع تقدم البشرية، تزايد كم المعلومات وأصبحت الطرق التقليدية لجمعها عاجزة عن تلبية الاحتياجات بكفاءة وفعالية، وأمسى من الضروري وجود وسائل أكثر تطوراً لحمايتها وجمعها.

إن ظهور التقنيات الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة أدى إلى بروز مشكلات قانونية جديدة، أي ظهور ما يسمى بأزمة القانون الجزائي في مواجهة واقع التقنيات الإلكترونية ومدى ملاءمتها لمواجهة هذه المشكلات.

(1) د. هدى قشقوش، جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م، ص 7.

www.daralthaqafa.com

ولما كان القاضي الجزائي مقيداً بمبدأ شرعية الجرائم والجزاءات الجنائية، فإنه لن يستطع أن يؤثم سلوكيات لم ينص عليها المشرع، حتى ولو كانت سلوكيات مستهجنة ومستغربة من المجتمع وعلى مستوى عال من الخطورة الإجرامية.

وهنا تكمن الخطورة، لأن القانون الجزائي له مبادئه وأصوله، وعلى رأسها مبدأ الشرعية والذي يتفرع عنه مبدأي التفسير الضيق وحظر القياس في مجال التأثيم والجزاء.

فالمشكل الرئيس: مدى فعالية قانون الجرائم الإلكترونية الجديد رقم (17) لسنة 2023 في مواجهة الجرائم الإلكترونية، وهل يستطيع القاضي الجزائي من خلال النصوص التقليدية تحقيق حماية جزائية معلوماتية دون الإطاحة بالمبادئ الراسخة التي يرتكز عليها القانون الجزائي؟

ترجع إشكاليات موضوع الدراسة إلى ما يتميز به من صفة فنية، ومفردات ومصطلحات جديدة: كالبرامج والبيانات والتسجيلات الإلكترونية وشبكات الاتصال المعلوماتي، وهي ذات طبيعة خاصة متميزة.

ولهذا أصبح لا يكفي أن يكون الباحث متخصصاً في القانون، بل يتعين عليه أن يكون ملماً بالجوانب الفنية للحاسب الآلي والإنترنت ليتمكن من إيجاد الحلول للتحديات والمشكلات القانونية التي تثيرها الجرائم الإلكترونية[1].

كما يثير مشكلة التمييز بين العمل التحضيري، والبدء في تنفيذ الجريمة وغيرها، كما أن التعامل مع دليل هذا النمط من الجرائم فتح مجالاً جديداً في الإثبات الجزائي، فبعد أن كان مجال الإثبات ينحصر فقط في المستند الورقي أصبح الدليل الرقمي ينازعه في هذه المرتبة، وكذلك إشكالية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة لكونها ذات طبيعة عبر الوطنية، ناهيك عن وجود بعض الصعوبات العملية في تطبيق الأفكار التقليدية والمستقرة بالقانون الجزائي : كمبدأ الشرعية وسريان القانون من حيث الزمان والمكان والإنسان وقواعد الاختصاص ليست المحلية فقط بل على المستوى الدولي.

(1)M. CHAWKI، A Critical Look at the Regulation of Cybercrime، A Comparative Analysis with Suggestions for Legal Policy، University of Lyon III، France.P.55.

www.daralthaqafa.com

منهجية وخطة الدراسة:

سيتم اتباع المنهج التحليلي التأصيلي المقارن في إعداد هذه الدراسة، حيث سيتم اتباع المنهج التحليلي التأصيلي من خلال تحليل نصوص القانون بشأن الجرائم الإلكترونية الأردني الجديد ومدى انسجام هذه النصوص مع الاجتهادات الفقهية، وأيضاً سيتم مقارنة كافة النصوص القانونية مع اتفاقية بودابست لسنة 2001م بشأن الجرائم الإلكترونية، وكذلك مع الاتفاقية العربية لمكافحة تقنية المعلومات لسنة 2010، وكذلك مع التشريعات المقارنة المتعلقة بالجريمة الإلكترونية كالقانون الفرنسي والمصري والفلسطيني والإماراتي وغيرهم، وإنه وبناءً على ما تقدم ستكون خطة الدراسة مقسمة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة الإلكترونية.

الفصل الثاني: المواجهة الموضوعية للجرائم الإلكترونية.

الفصل الثالث: المواجهة الإجرائية للجرائم الإلكترونية.